ردّاً على ذلك، بلاغاً أعلمتها فيه السلطات «بعدم امكانية أجراء انتخابات جديدة»، وبتجميد الوضع (**المصدر نفسه**). وظلّ الأمر كذلك حتى وقت قريب، حين أُبلغت الغرفة التجارية بموافقة السلطات على اجراء انتخابات جديدة، بناء على طلب تقدّم به عدد من التجار لهذا الغرض (**الطليعة**، ٦/٦/١٩٩١).

في أيار (مايو) ١٩٩١، بدأت التحضيرات للانتخابات التي تقرّر اجراؤها بتاريخ ١٨ حزيران (يونيو). وبلغ عدد الذين سدّدوا اشتراكاتهم، عند حلول الموعد الاخير، بتاريخ ٣١ أيار (مايو)، ١٥٨٩ عضواً، من أصل ٢٥٠٠ عضو في الهيئة العامة (**المصدر نفسه**). أمّا المرشحون المتنافسون على مقاعد الهيئة الادارية، فبلغ عددهم ثلاثين مرشّحاً، توزّعوا على كتلتين انتخابيتين، هما الكتلة الاسلامية المؤيّدة لـ «حماس» والكتلة الوطنية المؤيدة لـ م.ت.ف. وفي وقت لاحق، رشّح مستقلون أنفسهم للانتخابات (**المصدر نفسه**). وكانت أُجريت محاولات لتشكيل كتلة انتخابية واحدة، تضمّ جميع الأطراف المتنافسة، لكنها لم تفلح (**القدس العربي**، لندن، ١١/٦/١٩٩١).

على أبواب الانتخابات، بدأت تنتشر مظاهر الحملة الانتخابية، فرفع بعض طلاب المدارس قوائم حملت أسماء المرشّحين، ووضعوا ملصقات على الجدران حملت صوراً للمرشحين، وتضمّنت اشارات الى برامجهم وسياساتهم في المجال التجاري (جون ايمانويل، «م.ت.ف. وحماس تختبران قوتيهما في انتخابات الخليل»، **جيروزاليم بوست**، ٩/٦/١٩٩١).

أُجريت الانتخابات في اليوم المحدّد (١٨/٦/١٩٩١)، وشارك في الاقتراع لها ١٤٣٠ تاجراً، وأسفرت نتائج فرز الأصوات عن فوز الكتلة الاسلامية بستة مقاعد، والكتلة الوطنية بأربعة، وحصل مستقل على المقعد الاخير في الهيئة الادارية المكوّنة من ١١ عضواً. والفائزون هم، حسب الأصوات: هاشم عبدالنبي النتشة (٨٠٨ أصوات)؛ طاهر المحتسب (٧٣٧ صوتاً)؛ مصطفى شاور (٦٥١ صوتاً)؛ راشد مرقة (٦٤٨ صوتاً)؛ محمد فضل عابدين (٦٣٨ صوتاً)؛ جبريل النتشة (٦٢٤ صوتاً)؛ حمدي نيروخ (٦١٦ صوتاً)؛ محيي الدين سيد أحمد النمر (٦١٢ صوتاً)؛ كمال بهية التميمي (٥٧٠ صوتاً)؛ نظام القواسمي (٥٦٢ صوتاً)؛ هارون ابو خلف (٥٥١ صوتاً) (**البيادر السياسي**، العدد ٤٥٠، ٢٢/٦/١٩٩١). وقد أُسندت رئاسة الغرفة التجارية الى هاشم النتشة، الذي حصل على أعلى الأصوات، وحصلت كتلته على الأغلبية (**المصدر نفسه**).

تباينت التقديرات بشأن نتائج الانتخابات، فاعتبرها جبريل النتشة، الذي عبّر عن خيبة أمله، إذ حلّ في المرتبة السادسة، ان «العامل العشائري أثّر في نتائج الانتخابات». وأيّده، في ذلك، المحرّر في صحيفة «الفجر» راضي الجراعي، الذي قال ان الكتلة الاسلامية ضمّت، في صفوفها، أعضاء وطنيين، لأن العامل العشائري غلب على العامل السياسي؛ وان الانتخابات، التي كانت حرّة وديمقراطية، لم تعكس، بالضرورة، ميزان القوى السياسي في المناطق المحتلة. لكن هاشم النتشة، الذي حصل على أعلى الاصوات، عارض ذلك زاعماً ان الشارع في مدينة الخليل «شارع اسلامي». وقال انه لو أُجريت انتخابات بلدية، وشارك هو فيها، فانه سيفوز بأغلبية الاصوات، «لأن العامل العقائدي سيكون [هو] الحكم». ورأى مراقبون ان النتائج «لم تكن نصراً عظيماً للاصوليين»، ذلك ان عدداً كبيراً من المرشحين حصلوا على دعم نظراً لشعبيتهم، وليس لأسباب أخرى*.

وبغض النظر عن تقييمات النتائج، فقد أكدت الانتخابات حقيقتين:

الأولى، انه يمكن التدخّل في عوامل التدخل الاسرائيلي المضاد والتأثير فيها، وتطويع التجربة الانتخابية لأهداف المتنافسين المحليين، وضبطها ضمن سيطرة الأوساط الوطنية، وتكييفها لتكتيكاتها. فقد أُلزمت «الادارة المدنية» الاسرائيلية بموقف «حيادي»؛ بمعنى ابطال مفعول أية تدخلات من جانبها، أيّاً كان نوعها وحجمها، ووضعت في موقف المتفرج، واضطرت الى القبول باشراف فلسطيني، مطلق، على الانتخابات التي تمّت في أجواء ديمقراطية.

---

* **شؤون فلسطينية**، العدد ٢١٩ ـ ٢٢٠، حزيران (يونيو) ـ تموز (يوليو) ١٩٩١، ص ١٤٣.